

إعادة هيكلة الديون السيادية لتونس: الخيار المحتوم

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

طبعاً لا تأخذ بعين الاعتبار مسألة إعادة هيكلة الديون السيادية - ممّا جعلها لا تقنع الصندوق الذي أحجم على نشر أفاق تونس الاقتصادية للمدة 2023-2027 في التقرير الصادر بتاريخ 18 أفريل 2022 ممّا يعكس ضابية المشهد تجاه الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التونسي وموقفاً محترزاً من الصندوق مما تعتبره حكومة الرئيس إنجازات تفاوضية معه.

يقصد بإعادة هيكلة الديون السيادية العملية التي تمكن المالية العمومية من استعادة قدرتها في تحمل أعباء الدين {الأصل والخدمة} والحد من انعكاساته القريبة عبر ترحيله لآجال مدروسة تسمح بالقيام بالإصلاحات الكفيلة بتعافي الاقتصاد وضمان عدم تكرار نفس السياسة القائمة على التداين غير محسوب العواقب. عادة ما يطرح هذا الاحتمال إذا فقد الدين العمومي القدرة على "الاستدامة" عندها لا بد من سياسة مالية عمومية تضمن استمرار تغطية نفقات الدولة وحاجياتها، فإمّا ان يقع اللجوء الى اجراءات اقتصادية تمكّن من تخفيف أعباء خدمة الدين و منها الحد من أسعار الفائدة وضمان استقرار العملة المحلية مقابل عملة التداين وتحرير رأس المال، وهي إجراءات تطلب وقتاً طويلاً لتحقيق النتائج المرجوة، و إمّا أن يقع اللجوء الى هدنة متوسطة المدى عبر إعادة هيكلة الديون السيادية مما يمنح المالية العمومية استراحة مؤقتة تمكن من ضبط سياسات مالية جديدة للدولة. { تقرير صندوق النقد الدولي: مقاربات إعادة هيكلة الديون السيادية المحلية، نوفمبر 2021}.

عديدة هي العوامل التي تؤكد ان منظومة

تعالت في الأسابيع الأخيرة أصوات الخبراء الذين يؤكدون أنه لا حلّ أمام أزمة الديون السيادية في تونس إلا إعادة هيكلتها خاصة بعد الحظ من التصنيف الإيماني لقدرة تونس على الإيفاء بالتزاماتها المالية السيادية من طرف Fitch Ratings و التي حطّت من تصنيف تونس في شهر فيفري المنقضي من درجة B- الى درجة CCC ممّا جعلها تدخل رسمياً في خانة البلدان المعرضة للعجز على الإيفاء بخلص ديونها السيادية. دفع هذا التصنيف بالبنك الأمريكي Morgan Stanley المختص في الأزمات المالية الحادة في تقريره الصادر في 22 مارس 2022 الى اعتبار ان إعادة هيكلة الديون السيادية لتونس "محتوم" حتى وان تمكنت من إبرام إتفاق مع صندوق النقد الدولي قبل موفى 2022. كما ان مدير عام صندوق النقد الدولي السيدة Kristalina Georgieva استبقت اجتماعات الربيع لسنة 2022 للصندوق، بتصريح مقلق للحكومة التونسية حول حقيقة الوضع المالي لتونس حيث وضعتها في سلّة الدول "التي سيمارس عليها الصندوق ضغطاً من أجل إعادة جدولة ديونها صعبة سريلانكا ومصر". وإن كانت تفاعلت سريلانكا إيجابياً مع التصريح وأعربت مباشرة عن توقع عجزها بالإيفاء بالتزاماتها المالية بداية من شهر ماي القادم طالبة التعجيل بإدراجها في برنامج إعادة هيكلة الديون المعلن عنه من الصندوق فإن الحكومة التونسية تواصل إنكارها لحاجتها الملحة لهذه الخطوة خاصة وان البرنامج المقدم من الحكومة يرمي لإصلاحات جذرية وعميقة كفيلة لوحدها، حسب تصوّر الحكومة، بإخراج البلاد من أزمتها الشاملة -

مآلات تلك الديون .

حيث تبين بالكاشف انه عوض ان توظف الديون المعبّأة في الاستثمار وخلق الفرص والنهوض بالاقتصاد ووظّفت للإنفاق العام وخاصة لدعم الميزانية في مجالي الأجور والتحويلات والضمانات المالية الموجهة للمؤسسات والمنشآت العمومية. ففي الوقت الذي تعطلت فيه آلة الإنتاج وتراجع الاستثمار الخاص والعام تتزايد المطالب الاجتماعية والترايبية ولم تجد السياسة المالية العمومية في فترة الانتقال الديمقراطي من حلّ سوى مقايضة السلم الأهلي بالتداين المفرط غير محسوب العواقب في حين لم يوضح رئيس الجمهورية الذي أصبح صانع السياسات العامة للدولة منذ سبتمبر 2021 توجهاته في هذا السياق .

ان المعطيات المذكورة تؤكد ان مغلب عوامل التداين الغير مستدام قد اكتملت في الحالة التونسية و لا شك ان إجراءات 25 جويلية 2021 ادخل البلاد في حالة ازمة غير مسبوقة و مركبة و اصبح الوضع المالي للدولة حالة من الفموض تجعل من إمكانية قراءة المستقبل القريب غير متاحة خاصة مع الحصار الدولي المفروض على إجراءات الحالة الاستثنائية التي اعتمدها الرئيس وحكومته و التي لن تتمكن من ابرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي الا اذا نجحت في تعبئة دعم دولي كبير لصالحها و الذي لا يبدو في المتناول على الأقل اذا لم تتراجع سلطة الامر الواقع في التمشي الآحادي الذي اتخذه في فرض رؤيتها المتفردة على الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين و السياسيين. في سياق آخر فإن سياسة الهروب الى الامام التي تعتمدها الحكومة الحالية لن تزيد الا في ارتفاع كلفة الإصلاح المنشود إذ انه من

الدين العمومي في تونس فقدت الاستدامة وستدخل قريبا مرحلة العجز على الإيفاء بالتزاماتها يكفي ان نشير إلى المعطيين التاليين :

أولاً: الارتفاع المتسارع لخدمة الدين حيث تحول الى عبء لا يمكن تحمله لاعتبارات عديدة لعل أهمها تآكل قيمة الدينار مقابل عملة التداين. للعلم فإن التداين الخارجي يغطي 81.1% من مجموع التداين العمومي الى حدود 2021 وان 70% من هذا التداين يقع باليورو و15% بالدولار. فضلا عن ارتفاع نسبة فائض الدين والذي مرّ من 2.5% في 2014 الى 7.5% في 2019 ناهيك انه ناهز بعد الازمة السياسية والمؤسسية التي عرفتها البلاد منذ إجراءات 25 جويلية عتبة 17%. وإذا اکتفينا بمتابعة خدمة الدين العمومي الى حدود سنة 2020 يتبين الارتفاع المشط لقيمة الخدمة حيث ارتفع المبلغ في مدة وجيزة من 2260 مليون دينار في 2017 الى 3762 مليون دينار في 2020 ليصل حسب توقعات ميزانية 2022 الى 4326 مليون دينار مسجلا قفزة بنسبة 15% على خدمة الدين المسجلة في 2020. وبذلك أصبح ما يقارب نصف الدين العمومي السنوي الخارجي المتداين بالعملة الصعبة والذي ينتج بدوره خدمات جديدة للدين ينفق فقط في خلاص خدمة الديون السابقة بقطع النظر على الإيفاء بخلاص الأصول التي ستراكم والى حدود سنة 2022 حسب التوقعات 101% من نسبة الناتج الداخلي الخام في حين ان المعايير الدولية المعتمدة بالنسبة للدول الناشئة تعتبر ان الدين الخارجي إذا راكم نسبة 49% فان الدولة المعنية دخلت مرحلة الخطر في الإيفاء بالتزاماتها تجاه دائئها .

ثانياً: ان اللجوء الى التداين لا يشكل في حد ذاته مشكلا ولكن المشكل يكمن في

المتوقع ان تضطر الدولة الى اعلان
عجزها على الإيفاء بالتزاماتها لدائنيها في
غضون الأشهر القليلة القادمة مما سيجعل
المالية العمومية امام احتمال وحيد
ومحتوم وهو اعلان افلاس الدولة والدخول
حينها عنوة في خيارات صندوق النقد
الدولي الذي سيعمد أولا الى إعادة جدولة
الديون على آجال زمنية متوسطة كما وقع
في لبنان وما سيرافقه من فقدان الدولة
لسيادتها على قرارها المالي. اما خيار
إعادة هيكلة الديون فهو الأفضل حاليا رغم
ما يحيط به من مخاطر جمة لعل أهمها
اعتماد سياسة تكشف صارمة ومراجعة
منظومة الدعم والأجور ولكن هذا الخيار
يتطلب عقلانية وواقعية تفقدها الحكومة
الحالية التي ستجد نفسها عاجلا ام آجلا
مجبرة على القبول به وحينها ستحاول
البحث عن المشترك مع باقي الفرقاء إن
قبلوا منها ذلك

